السياسي الكبير سمسار آراء

وصلة بين الخبير والجمهور

كل ما يتعلق بالديمقراطية ومصيرها جدير بعناية المثقفين من ابناء العصر . وقد نقلنا في مقتطف يوليو الماضي الجانب الاول من مقالة الدكتور هارولد لاسكي استاذ علم السياسة في جامعة لندن بعنوان « هل تسلم الديمقراطية في ايدي الخبراء » جاء فيه على ما يشور سبيل الخبير من الصفات لدى تصديه للزعامة في الشؤون العامة . وها هو ذا يبين في هذا المقال ان صميم مهمة السياسي هي اقامة صلة بين الخبير والجمهور

———o:o———

قد نستطيع ان نحسن تفسير ما نريد تقريره ان نحن قلنا ان التخصص وهو يعني ضرباً من الفهم التحليلي لمجموعة خاصة من المعارف يُفقِد القوة على فهم هذه المجموعة عينها فهماً اجماليًّا ومن حيث علاقتها بنواحي الحياة المتباينة ، وهذا الفهم التحليلي انما يشتريه الانسان على حساب فقدانه لون الحكمة اللازمة لتصريف الشؤون العامة . فالطبيب يميل الى اعتبار الناس على انهم مرضى والمعلم على انهم تلاميذ وينسى اصحاب البنوك ان ثمة « انسانية » في رجال لا يملكون دفاتر تحاويل مالية . واتباع اشتراكية ماركس يرون بواعث اقتصادية مشوقة في كل نزعة الى الحكم

ذلك ان الانسان اذا عاش معيشة خاصة به متباينة عن معيشة الناس العادية اصبح تفكيره مختلفاً عن تفكيرهم . وكون المرء يعيش رجلاً اختصاصيًّا ضمن حدود مجموعة صغيرة من المعارف الانسانية ثم الانقطاع لها ، معناه انهُ يقيس ثمرات اختبارات الانسانية المعتبرة كتراث تاريخ طويل من تجارب الناس ، بالمبادىء والمقاييس التي تقوم عليها دائرة اختصاصه . والحكمة في ادارة شؤون الحياة وتفهمها التفهم الصحيح لا تأتي من مثل هذا السبيل . فكون فرد من الناس اختصاصيًّا في تاريخ فرنسا في القرون الوسطى ، لا يعني ان هذا الفرد يصلح للفصل في مشكلة السار سنة ١٩١٩ وكون آخر طبيباً ماهراً في السجون لا يعني انه اهل للبتّ في وضع اصول القانون الجنائي ، وبراعة القائد في فنون الحرب لا تمكنه من الحكم في تخفيض التسليح ، كما ان العالم الانتربولوجي لا يصلح لانهُ عالم بعلم الانسان ، ان يكون حاكماً لمستعمرة افريقية . ولا بد من النظر المشارف للوصول الى حكم

صحيح . لان شدة امعان النظر يفقد الاختصاصيَّ القدرة على حفظ الاتزان والتناسب بين اجزاء الموضوع وليس اشد اضراراً بالحكومة الفاضلة من ان يجعل الحاكم الاختصاصي نظرته الخاصة مقياساً لما تتطلبه حاجات الاجتماع

فالدول لا تنجح في محاولتها تنقيص التسليح حين يجتمع لذلك القوَّاد وامراء البحر واعوانهم من الخبراء الحربيين ، ولا هي تتقدم تقدماً تشريعيًّا عن طريق المؤتمرات التي تعقدها جمعيات المحامين . وقلما اسفرت مؤتمرات المعلمين عن اي تقدم محسوس في وسائل التربية والتعليم. والظاهر ان الحاجة ماسة في مثل هذه الاحوال الى عقل متفوق يستطيع ان ينظر الى المسألة نظراً مشارفاً ويوفق بين تياراتها المتعارضة واجزائها المختلفة . قال السر وليم هاركورت ان «رؤساء الدوائر السياسيين هم الذين يدلون موظفي الحكومات المدنيين على الاشياء التي لا يطيقها الجمهور». ومن هنا نستطيع ان نرى مقام الاختصاصي في الشؤون العامة ، فهو خادم نافع ولكنهُ سيد لا يطاق. وهو يستطيع أن يكشف لك عما يحتمل وقوعه اذا جريتا على هذه الخطة العملية او تلك ، ولكن من مصلحة جمهور الشعب الا انهد اليه في استنباط الخطط وتنفيذها

وكل نظام سياسي يعتمد على الخبراء في انشاء الخطط الاجتماعية يكون عرضة لنمو شرور البيوقراطية (تحكم الموظفين الدائمين) فيه ، ولنظام من هذا الضرب ينقصه النظر النافذ الى التحول في نفسية الجمهور ويكتفي بعرض عقاقيره كعلاج ناجع لادواء الناس من دون اي اعتبار لحاجتهم او عدم حاجتهم اليها. ويصبح رجال هذا النظام مكتفين بما يفعلون فيخلطون بين تلهفهم الفنية وبين مقتضيات الحكمة الاجتماعية. ويعجز الاختصاصي عن تبين حدود الدائرة التي يمكن لوسائله ان تنفذ فيها التنفيذ الفعال، لانهُ يطبعه البعد عن العامة بجهل تفكير هذه الطبقة من الناس ويندر ان يعرف كيف يكشف عمَّا يجول في صدورها . فشدة انقطاعه الى دروسه في مكتبته او معمله تجعلهُ ينظر الى نفسية العامة نظرهُ الى كتاب مغلق ، واذا هو وفق الى معرفة شيء من افكارها وزعاتها تجز عن حسن التصرف بها اضف الى ذلك انهُ لم يتعلَّم كيف يقنع الناس بقبول ما لا يفهمونهُ من الاشياء الا لصفة فيه، وانهُ بعيد عن حياتهم فصالحهم وآمالهم ومخاوفهم لا تشغل بالهُ لانها ليست مادة درسه . وهو لا يدرك أن اساليب اختصاصه الفنية لا تستطيع ان تقنع الناس لانها تعجز عن ان تصطنع اللغة المتعارف عليها بينهم ، وهو في نظر العامة بعيد عمَّا مجرَّد من حياتها غريب عن اساليبها . ولا بدَّ من تدخُّل الرجل السياسي ما بين الخبير وجمهرة الناس ليجعل تطبيق ما يقول به الخبراء ممكناً

هذا هو في الواقع اهم واجبات السياسي اذ هو يمثل النظر السليم من حيث علاقتهُ

بنتائج الخبراء . فيعين حدود الممكن والمستحيل . ويقيس ما يستطاع تنفيذه في حالة معيَّنة وجمهور معيَّن . والرجل الذي قضى السنين في الشؤون العامة يجيد تناول الناس واستخدام مواهبهم والتوفيق بين آرائهم المتعارضة ؛ ويتعلم بالخبرة البت في الامور بالبداهة دون ان يبين اسباب ذلك البت ، ويستطيع ان يحكم بالبداهة ايضاً على النتائج المرجحة لتنفيذ مبدإ من المبادىء ، فيجيء السياسيّ الى منصبه الجديد وهو قادر بفطرته وخبرته على توجيه جملة أوجه متباينة من آراء المحققين ، ويخرج منها للناس وحدة كأنها نظام تام التناسق . أضف الى ذلك أنهُ يدرك مواطن الاقدام والاحجام ويعرف كيف يثق بوحي النفس دون كبير اعتناء بمنطق العقل . اما تربية الرجل المتخصص فهي بالاجمال ، ماحقة لجميع هذه الصفات التي برَّ ذكرها مع أنها من أشد الصفات لزوماً لمن يضطلع بزعامة الجماهير ، وهذا هو السبب في ان المعلمين ومن هم في حكمهم قلما ينجحون في الشؤون السياسية ، والرجال المتخصصون تنقصهم بحكم فقدانهم تلك الصفات ، سجية اقناع الجماهير ، والحكومات العصرية لا يمكن ان يضطلع بها لاضطلاع الحق رجلٌ لا يحسن اقناع الجماهير

وليس ادعى الى العجب في الدوائر العامة من رؤية فرد نابهٍ من رجال السياسة العامة يسوق امامهُ جماعة الاخصاص من الموظفين . فانت تجد ذلك السياسيَّ لا يعرف عن شؤون ادارته مثل ما يعرف اولئك المتخصصون . ولكنهُ هو الرأس المفكر المنظم بينهم ، وليس يندر انك تجده يؤثر فيهم حتى يجعلهم يؤمنون بالشيء الذي كانوا يشكون به من قبل ، والفرق الوحيد بين رجل سياسي عظيم وبين آخر خامل ، انما هو فرق في المقدرة على حسن استعمال موظفيه . ويتوقف نجاح الرجل السياسي على حذقه في ان يتخذ الخيوط التي تخرج من مصانع الاخصائيين الذين هم تحت اشرافه وادارته ويحيك منها سياسة عامة متسقة الاجزاء . فكل من يعرف اعمال اللورد هلدين في وزارة الحربية الانجليزية منذ سنة ١٩٠٦ — سنة ١٩١٦ ، او اعمال المستر هندرسن في وزارة الخارجية في خلال السنين الماضيين ، يمكنهُ ان يفهم العلاقة التي يجب ان تكون بين الرجل السياسي وبين موظفيه الاخصائيين . وصميم تلك الصلة انما هو في ان يكون البت النهائي العملي فيما يرتئيه جماعة الاختصاص يد آخر غير متخصص . وهذه الحقيقة هي التي تكسو اي قرار من قرارات البت النهائي ثوب التناسب والتناسق ، واية وزارة من الوزارات يكون افرادها كلهم من المتخصصين لا يمكنها ان تبتدع سياسة ناجحة ، ذلك ان كفايات اولئك الوزراء الاختصاصيين اما ان تصطدم بعضها ببعض اذا كانت الوان اختصاصهم متباينة ، واما ان تكون نظراتهم العامة للامور لا قيمة لها لانها تقوم كلها على اساس واحد . اما الرجل غير الاختصاصي

الذي يشرف على آراء الاختصاصيين ، فانهُ يسعى الى التوفيق بين آرائهم من جهة وبينها وبين روح العام ومعارف الناس من جهة اخرى ، ويدخل في هذا كله الآراء الخاصة وضيق النظر

وليست السياسة في صميم حقيقتها ، فلسفة من الآراء الفنية ، وانما هي فن يتناول الشؤون العملية ، والرجل السياسي لازم لتنظيم ذلك الفن لانهُ يعمل بصفة كونه ستاراً للآراء ، ومن دون توفيق هذا الستار لا يمكن ان تقوم بين الجماهير وبين منتجات الاختصاصيين صلة من الصلات

ولقد قال « ارسطو » ان حكم الضيف على جودة طعام الطعام افضل من حكم الطاهي نفسه — ومهما يبلغ بنا حب الاعتماد على الاختصاصي ، ففي الواقع ان نجاح اية سياسة يتوقف على رأي الجماهير لا على رأي الاخصائيين فيها فقط . ذلك ان الجماهير هي التي تعيش في ظلال تلك السياسة وتختبر الوان صلاحيتها او عدمها ، واعمال الحكومات لا يكفي في الحكم لها او عليها اعتماد رأي الاخصائيين وانما القول الفصل في ذلك يرجع الى الشعب ، وهذا هو اصح قياس لقيمة أية حكومة من حكومات العالم . وما من خطة عمرانية قامت ضد رغبات الجماهير واستطاعت ان تطول بها العمر ، وانه لخطر حقاً الا تقدر رغبات الجماهير في مثل هذه الاحوال ، والاسراف في تجاهل الجماهير هو خطر دائم ، وكثير مما يوضع اليوم حول فن الحكم واصوله ، يقوم على هذه البدعة الجديدة التي تقول بعدم خطر الرجل العامي في اصول الاجتماع

ونحن نعلم مثلاً جهل الرجل العادي بما تنطوي عليه مسألة النقد الذهبي ، من الشؤون المعقدة ونعلم ايضاً انه من الجهل ان نعود اليه في مسألة من مثل توليد القوة الكهربائية ، ولكن كون الرجل العادي يجهل هذه الامور الفنية ، ولا يعنى باساليبها ، لا يؤيد حق الاختصاصيين في الاستقلال بآرائهم في تلك الامور ، ذلك ان نتائج عيار الذهب هي اشياء ظاهرة الاثر في حياة الرجل العادي ، ونتائج الانتظام في نظام توليد الكهربائية مثلاً تبدو في حياته كل يوم . وفي الاجمال ، فكل ما من شأنه ان يفصل ما بين الرجل العادي وبين ما تفعلهُ الحكومات في الشؤون العامة يزيد عجز الحكومات عن القيام باعمالها ، وليس بعيض عن ذلك كون الرجال الاختصاصيين فيها فعلوا ما فعلوهُ عن حسن نية منهم ، او كون الحكومة تبدي في تنفيذ آراء الاختصاصيين دقة وبراعة لان الجمهور لا يعرف النتيجة الا كما يختبرها . والاختصاصي لا يستطيع ان يتجه في الجهة الصحيحة الا اذا انضى اليه الرجل العامي برأيه

فاحكام الرجل العامي هي الاساس الذي يجب ان يبني عليه الرجل المتخصص ان هو اراد النجاح فيما يبنيه . ومن هذه الاحكام ، في مجموعها الكلي ، تقيم كل امة موازين اجتماعها . وحدود كل عمل عام انما هي هذه الموازين . فما يستطاع عملهُ في امة من الامم ،

ليس ما يراه الخبير واجباً ، وانما ما تسمح به موازين العامة . قاساها ورغباتها واتجاهاتها او اعراضها واندفاعها او تلكؤها تقيم لكل عمل حدوداً . لذلك يشير السر ارثر سولتر — وهو خبير اختصاصي كبير — بوجوب انشاء لجان استشارية في كل دوائر الحكومة لتكون صلة بين آراء الخبراء ونزعات الجمهور . فيتعلم الجمهور الثقة من جهة بخطط الحكومة والخبير الاتزان والاتساق في ابداء الرأي وانشاء الخطط

وما من عصر احتاج فيه الانسان الى التدقيق في فحص ما يدعيه الاختصاصي مثل عصرنا الحاضر ، وما من عصر اصبح فيه من الضرورة القصوى ان ينظر فيه الاختصاصي بين الشك الى كل مدعياته . فنحن نعيش في زمن زودتنا فيه المخترعات العلمية بقوة مادية لا يقل احتمال تحويلها الى قوة مضرة عن احتمال تحويلها الى قوة نافعة ، والخطر الذي يهدد الانسانية من جراء هذه الاحتمالات هو خطر دائم ، فتضينا الزيادة المضطردة في تعقيد شؤون الحضارة ووسائلها ، انسانية الناس وشخصياتهم ، وهذا الجو المضطرب من نفسية الجيل الحاضر ، قد يشكشف عند اول ضربة من ضربات القدر عن مبلغ تزعزع انظمتنا الاجتماعية ، وبين عظم الهوة التي تفصل ما بين الحكام والشعب ، مما لا يمكن لاية وسائل فنية ان تردمها

واذن فالواجب علينا هو السعي لتلافي هذا ذاكرين انه لا توجد طائفة من الخبراء بلغت من الحكمة والاخلاص مرتبة تسوغ لنا وضع مصير الانسانية في ايدي رجالها . وكون المتخصصين هم اهل تخصص يعرضهم لخطر التضحية بالحياة كلها على مذبح ناحية واحدة منها هي ناحية تخصصهم . وليس هناك من سبيل الى خلاص المتخصصين من اخطار هذه النظرة الضيقة الا بمراعاتهم نفسية الرجل العادي وعقليته ، ونحن نحسب ان سلامة الانسانية تتوقف الى حد بعيد على دوام هذه المراعاة وانمائها

ولكن ليس من السهل اليوم ان نتوصل الى هذه النتيجة . ذلك ان جماعة التخصيص في هذا العصر يتمتعون بمنزلة لا تقل عن منزلة الكهنة في عصور الانسانية الاولى ، اذ كلتا الفئتين تعالج اسراراً ليس من شأن العامة ان تتفهمها ، وما لم نجد لوناً من الوان التوافق العالي والاختصاصي تظل الانسانية في خطر من التصادم بينهما

هذا ويجب الا ننسى ان ايجاد هذا التوافق يقتضي تطوراً خطيراً في اصول عاداتنا وانظمتنا الاجتماعية ، واول ما يجب فعله هو احداث ثورة في اصول التربية والتعليم كما نمرنها اليوم ، وتغيير اشكال انظمتنا . ولعلها المرة الاولى في التاريخ التي تحتم فيها على الناس ان يبنوا الحياة التي يريدون ان تكون من نصيبهم ، وفي تبيينها يجب ان يذكروا ان النجاح يتوقف على مقدرتهم في ادماج آمال الرجل العادي ونزعاته في نواحيها المختلفة